● أخبار قصيرة

كيم جونغ أون يدعو جنوده للاستعداد «لحرب حقيقية»

دعا الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون قواته في مناورة عسكرية إلى الاستعداد لحرب حقيقية، وفق ما أوردت وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية. وحث كيم الجنود الكوريين الشماليين على التحلي بالقدرة على تدمير العدو في كل معركة، ذلك في المناورة التي نظمت في مكان لم يُكشف عنه.
وأظهرت صور نشرتها الوكالة الحكومية إطلاق قذائف باتجاه البحر، فيما ظهر كيم مرتدياً بدلة سوداء وهو يراقب تدريباً لإطلاق مدفعية إلى جانب عدد من قادة الجيش الكوري الشمالي.
وتأتي الزيارة بعد مشاركة جنود كوريين شماليين في القتال ضد القوات الأوكرانية في منطقة كورسك الروسية التي احتلتها قوات كييف جزئياً منذ صيف ٢٠٢٤ وأعلنت روسيا استعادة السيطرة الكاملة عليها في نهاية نيسان.

«المجاعة» تهدد أكثر من مليون شخص في نيجيريا

يواجه أكثر من مليون شخص خطر «المجاعة» في شمال شرقي نيجيريا، في ظل ازدياد الهجمات الإرهابية، وتراجع المساعدات الخارجية، والارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة.
ووفق تقرير لوكالة فرانس برس، يتوقع أن تنفد المواد الغذائية، بحلول أواخر تموز الحالي، في وقت يؤدي فيه تراجع المساعدات الغربية، بما في ذلك تفكيك «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو إس أيد)»، إلى انهيار البرامج الإنسانية.
وقالت الناطقة باسم برنامج الأغذية العالمي، تشي لايل، إن «هذه آخر مؤن الأرز المتبقية لدينا من يو إس أيد»، مشيرةً إلى كومة من الأكياس البيضاء في مركز آخر لتوزيع المساعدات في مافا، على بعد نحو ١٥٠ كيلومتراً من دامبوا التي كانت تعتبر مركزاً زراعياً إقليمياً.
ووفق الوكالة، يعاني خمسة ملايين شخص من الجوع الشديد في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي، وهي الأكثر تضرراً من الأنشطة المسلحة للجماعات المتطرفة.
وتمكن برنامج الأغذية العالمي، حتى الآن، من إطعام ١,٣ مليون شخص فقط يواجهون المجاعة حالياً مع نفاد الحصص الغذائية.
وأشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن فلاحي الريف يشترون عادة المواد الغذائية، لكن في ظل التضخم الناجم عن أزمة اقتصادية مصحوباً بحالات النزوح القسري، لم يعد بإمكان كثيرين تحمّل التكاليف.

صراع السيادة والمواقف الأخلاقية

واشنطن وجنوب أفريقيا.. أزمة دبلوماسية متصاعدة

الوفاق/ في زمن تتقاطع فيه السياسة الدولية مع المصالح الاقتصادية والأيديولوجية، لم تعد التحالفات القديمة ضمانًا للاستقرار. فها هي العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا تدخل منعطفًا حادًا، مع تلويح واشنطن بفرض عقوبات على مسؤولين في بريتوريا، في مشهد يعكس تصاعد التوترات الجيوسياسية في ظل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. فهل نحن أمام أزمة عابرة أم بداية لقطيعة استراتيجية؟
ففي خطوة مثيرة للجدل، صوّتت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي على مشروع قانون يقترح مراجعة العلاقات الثنائية مع جنوب أفريقيا، ويفتح الباب أمام فرض عقوبات محتملة على بعض المسؤولين في بريتوريا. السبب؟ موقف جنوب أفريقيا المناهض لكيان العدو، ودعواها القانونية التي قُدّمت أمام محكمة العدل الدولية تتهم فيها تل أبيب بارتكاب إبادة جماعية في غزة.

بريتوريا وواشنطن.. من النضال إلى التعاون

لطالما كانت العلاقات الأميركية الجنوب أفريقية تتأرجح بين التقارب والتوجس. بعد انتهاء نظام الفصل العنصري عام ١٩٩٤، سعت واشنطن لتعزيز التعاون مع دولة شهدت تحولاً ديمقراطياً ملهمًا. لكن مع مرور السنوات، بدأت بريتوريا تتخذ مواقف مستقلة، تميل تدريجياً نحو التنسيق مع قوى غير غربية كروسيا والصين، وتتبنى خطاباً أكثر جرأة في الشؤون الدولية، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية.
وعندما قررت جنوب أفريقيا أن تقدّم دعوى ضد كيان العدو أمام محكمة العدل الدولية، لم يكن الأمر مجرد خلاف دبلوماسي، بل تحدي مباشر للرواية الغربية الرسمية، وإعلان عن استقلالية القرار السياسي حتى في أكثر الملفات حساسية.

الجنوب العالمي في خندق السيادة

جنوب أفريقيا لا تتحرك في فراغ. إنها دولة تنتمي إلى الجنوب العالمي، وترى نفسها ضمن جبهة الدول التي تسعى لكسر الاحتكار الغربي للتعريفات الأخلاقية والسياسية. ومع عضويتها في مجموعة «بريكس»، تزداد ثقتها في تبني سياسات مستقلة، حتى لو أغضبت واشنطن.
مواقفها المؤيدة لفلسطين ليست مجرد تصريحات؛ بل هي نابعة من تجربة طويلة في مقاومة الظلم. من يقف خلفها ليس فقط حكومتها، بل مجتمع مدني نابض، ونقابات، وكنائس، ومثقفون، يرون في القضية الفلسطينية انعكاساً لمعاناتهم السابقة تحت نظام الفصل العنصري.

مشروع القانون الأميركي.. تصعيد غير مسبوق

أقرّت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي مشروع قانون يدعو إلى مراجعة شاملة للعلاقات الثنائية مع جنوب أفريقيا، على خلفية ما اعتُبر انحيازاً متزايداً لبريتوريا لقوى مناوئة لواشنطن، أبرزها روسيا والصين، إلى جانب دعمها المفترض لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).
وتقدّم بمشروع القانون النائب الجمهوري رونّي جاكسون، الذي وصف علاقات جنوب أفريقيا بأنها «تحالف مع الشيوعيين والإرهابيين»، مطالباً بفرض عقوبات على مسؤولين في الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم. ورغم أن المشروع لا يزال بحاجة إلى تصويت في مجلسَي النواب والشيوخ قبل أن يصبح قانوناً نافذاً، فإن إقراره في اللجنة يُعدّ مؤشراً واضحاً على تصاعد الخلافات، لا سيّما في ظل سياسات دونالد ترامب، الذي اتّهم سلطات جنوب أفريقيا بـ«التمييز العنصري ضد البيض»، وأطلق برنامجاً خاصاً لاستقبال لاجئين من ذوي الأصول الأوروبية (الأفريكانيين). وكذلك صدر أمر تنفيذي بتجميد المساعدات الأميركية، التي تشمل دعمًا لبرامج مكافحة الإيدز بقيمة ٣٢٠ مليون دولار سنويًا.

جنوب أفريقيا تتحرك قانونياً

التحرك القانوني الذي قامت به جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية لم يكن مجرد إجراء رمزي، بل خطوة مدروسة تهدف إلى إعادة الاعتبار للقانون الدولي، وتقديم القضية الفلسطينية في إطار قانوني يواجه السردية الغربية الرسمية. المحكمة قبلت النظر في الدعوى وأصدرت إجراءات مؤقتة تطالب كيان العدو بوقف القتال وحماية المدنيين. عندما قررت جنوب أفريقيا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، كانت تعلم أن المسار القانوني قد يكون أقل ضجيجاً من الساحات السياسية، لكنه أكثر فاعلية في إحداث أثر عالمي. هذه الخطوة، بالنسبة لكثيرين، تُشكل سابقة مهمة تعيد الاعتبار للقانون الدولي، وتمنح القضية الفلسطينية وجهاً قانونياً شرعياً أمام المؤسسات الأممية.

من مانديلا إلى غزة.. التاريخ يعيد نفسه

من يتأمل مواقف جنوب أفريقيا، يكتشف أنها ليست وليدة اللحظة. نيلسون مانديلا نفسه قال ذات مرة: «حرية جنوب أفريقيا لن تكتمل إلا بحرية فلسطين». هذا الموقف لم يكن مجرد خطاب، بل تحول إلى سياسة واضحة تتجدد مع كل حكومة تحكم بريتوريا.
إن المقاربة الجنوب أفريقية للقضية الفلسطينية ترتكز على تشابه عميق بين تجربة الفصل العنصري وبين ما يحدث في غزة والضفة الغربية. ولهذا لا يُنظر إلى الصراع كمجرد نزاع حدودي، بل كقضية أخلاقية يجب الوقوف عندها بإرادة قانونية وسياسية.

المقاربة الجنوب أفريقية للقضية الفلسطينية ترتكز على تشابه عميق بين تجربة الفصل العنصري وبين ما يحدث في غزة والضفة الغربية ولهذا لا يُنظر إلى الصراع كمجرد نزاع حدودي، بل كقضية أخلاقية

واشنطن في مأزق أخلاقي

الولايات المتحدة، رغم قوتها الاقتصادية والعسكرية، تجد نفسها في مواجهة جديدة من نوع مختلف، مواجهة رمزية تهدد سرديتها وتفضح تناقضاتها في الدفاع عن حقوق الإنسان.
المشروع الذي قدّمه النائب الجمهوري روني جاكسون يتّهم جنوب أفريقيا بتقويض المصالح الأميركية، ويقترح مراجعة كاملة للعلاقات الثنائية. لكن في جوهره، يعكس انزعاجاً من دولة صغيرة قررت تحدي منطق الهيمنة، والدفاع عن قيم تراها سامية. هل تخاف واشنطن من جنوب أفريقيا؟ ليس بالمعنى التقليدي. لكنها تشعر بالانزعاج من رمزية هذا التحدي، ومن إمكانية أن يُلهم دولاً أخرى في الجنوب العالمي لاتباع النهج نفسه.

فلسطين في قلب الانقسام الحزبي الأمريكي

مواقف واشنطن الخارجية تجاه فلسطين لم تعد بعيدة عن الداخل الأميركي، فالجيل الشاب، وخصوصاً من الحزب الديمقراطي، يتجه نحو تأييد حقوق الفلسطينيين. والجالية السوداء تربط بين معاناتها ومأساة الفلسطينيين. الجمهوريون، من جهتهم، يسعون لتعزيز التحالف مع كيان العدو، ويستخدمون القضية كورقة تعبئة انتخابية. في هذا السياق، المشروع ضد جنوب أفريقيا لا يُقرأ فقط على أنه رد خارجي، بل كرسالة موجهة للداخل الأميركي، من يقف ضد كيان العدو يواجه العقاب.

فعالية العقوبات.. بين الضغط السياسي والتكلفة الاستراتيجية

يفتح مشروع القانون الباب أمام فرض عقوبات على مسؤولي جنوب أفريقيا، لكن الخبراء يشككون في فعالية هذه الأدوات فالعقوبات نادراً ما تغير السياسات الخارجية للدول ذات السيادة. وفي بعض الأحيان، تؤدي إلى تعزيز الدعم الداخلي للحكومة المستهدفة، وقد تُسرّع في ابتعاد هذه الدول عن الفلك الأميركي نحو شركاء أكثر استقلالاً، كالصين وروسيا.
أمّا ردود الفعل الدولية تعكس موقع كل دولة في هذا الصراع، فالجزائر، فنزويلا، وعدة دول في الجنوب العالمي عبّرت عن تأييدها الموقف جنوب أفريقيا. أما أوروبا فقد انقسمت بين دعم غير مشروط لكيان العدو وبين انتقادات داخلية لحرب غزة، بينما روسيا والصين تقفان بثبات إلى جانب بريتوريا، كجزء من إعادة تشكيل النظام العالمي.

البعد الجيوسياسي.. بريكس في مرمى النيران

الإجراءات المحتملة قد تؤثر على جنوب أفريقيا اقتصادياً منها خسارة امتيازات تجارية ضمن برنامج AGOA، توتر مع الشركات الأميركية الكبرى. لكن بالمقابل، تستطيع بريتوريا تحويل هذا التحدي إلى فرصة لتعزيز تنويع شراكاتها التجارية والسياسية، خصوصاً مع دول «بريكس».
هذا وقد أثارت مشاركة جنوب أفريقيا في قمة «بريكس» الأخيرة بالبرازيل حفيظة واشنطن، التي وصفت المجموعة بأنها «تحالف معادٍ لأميركا». وقد فرض ترامب رسومًا جمركية بنسبة ٣١٪ على الواردات الجنوب أفريقية، في خطوة اعتُبرت عقابية. ويرى مراقبون أن واشنطن تسعى إلى كبح تمدد بريكس ونفوذها في النظام العالمي الجديد.
مشروع القانون الأميركي ضد جنوب أفريقيا ليس مجرد إجراء تشريعي عابر، بل مرآة تعكس شكل النظام العالمي اليوم. بين الرغبة في السيطرة ومحاولات استرداد العدالة، تقف بريتوريا وحدها تقريباً في مواجهة آلة ضغط هائلة، لكنها تحمل معها تاريخاً يُلهم، وموقفاً يُحترم.
قد تُعاقَب اقتصادياً، وقد تُعزل سياسياً، لكن الأكيد أنها سجلت موقفاً سيدرّس في التاريخ السياسي الحديث: أن الشجاعة تبدأ من قول الحقيقة، حتى لو كانت مكلفة.

٦٠ نائباً في البرلمان الأوروبي يطالب بفرض عقوبات على الكيان الصهيوني

وجّه ٦٠ نائباً في البرلمان الأوروبي رسالة إلى مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد، كايا كالاس، طالبوا فيها بتحرّك فوري في ضوء الوضع الإنساني الكارثي في غزة، وارتفاع أعداد الضحايا الفلسطينيين، خصوصاً عند نقاط توزيع المساعدات.
وانتقدت الرسالة بشدّة ضعف استجابة الاتحاد الأوروبي تجاه مايجري في القطاع، مشيرةً إلى أنّ «أطفال غزة يموتون جوعاً، بينما يردّ الاتحاد بكلمات بلا أفعال». ودعا النواب إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الشؤون الخارجية الأوروبي، بهدف بحث إجراءات عاجلة ضد كيان العدو، بما في ذلك فرض حزمة عقوبات عليها.
وطالبت الرسالة باعتماد عقوبات ضد «مؤسسة غزة الإنسانية» وبعض العاملين فيها، باعتبارهم مشاركين في مقتل الفلسطينيين أمام نقاط توزيع المساعدات. وأكد النواب في رسالتهم أنّ «التاريخ لن يرحم صمت الاتحاد الأوروبي وتواطؤه إزاء المجاعة والإبادة في غزة»، مشددين على أنّه «لا مجال للمزيد من المعايير المزدوجة أو الصمت أو التواطؤ».
ونشر النائب البلجيكي في البرلمان الأوروبي، مارك بوتنجا، نصّ الرسالة عبر صفحته في منصة «إكس»، موضحاً أنها أُرسلت بالتعاون مع عدد من النواب، بينهم ممثّلة حزب «شين فين» ورئيسة وفد العلاقات مع فلسطين في البرلمان، لين بويلان. وكتب بوتنجا: «كفى صمتاً. كفى تواطؤاً. نطالب بعقد اجتماع عاجل لمجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، لمناقشة خطوات فعلية ضد الجرائم الصهيونية في غزة».

لضمان توازن القوى في العالم

بوتين: سيتم تزويد البحرية الروسية بعدة غواصات صاروخية

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن بناء الغواصات الاستراتيجية المزودة بالصواريخ يعد أولوية بالنسبة لروسيا، نظراً لدورها في الحفاظ على التوازن العالمي للقوى.
وأوضح الرئيس الروسي: «هذا أحد الاتجاهات ذات الأولوية في تعزيز القوة الاستراتيجية للغواصات، وبطبيعة الحال، فإن أولوية البناء تتركز على الغواصات الاستراتيجية الصاروخية».
وأضاف بوتين وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، أن هذا النوع من السفن «يُعد أحد المكونات الأساسية للثالوث النووي، الذي يتيح لروسيا الحفاظ على توازن القوى في العالم».
وأعلن بوتين أن القوات النووية البحرية الروسية ستتعزز في السنوات المقبلة بأربع غواصات إضافية من مشروع «بوري-أ»، اثنتان منها قيد البناء بالفعل. وستزود هذه الغواصات بصواريخ «بولافا» الباليستية.
وقال بوتين، في الاجتماع إن «قواتنا النووية البحرية ستتلقى في الأعوام القليلة القادمة، وفقاً للخطة، أربع غواصات جديدة من طراز (بوري-أ)، اثنتان منها قيد البناء حالياً. وهذه الغواصات الاستراتيجية من الجيل الأحدث مزودة بصواريخ (بولافا) الباليستية، إلى جانب أسلحة حديثة أخرى».